

سِيَّاسَةُ الشَّرِيعَةِ
فِي مُكَافَحَةِ الْفَسَادِ وَالْجَرِيمَةِ

إِعداد
اللجنة العلمية
مكتب التوعية والإرشاد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ذو القعدة 1445 هـ - 2024 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمْتَنَ عَلَيْنَا بِنِعْمَةِ
الإِسْلَامِ، وَجَعَلَهُ مُصْلِحًا لِكُلِّ مَكَانٍ
وَزَمَانٍ، فَأَمَرَ بِمَا فِيهِ مَصَالِحٌ لِلْأَنَامِ، وَنَهَى
عَنِ الْمَفَاسِدِ وَالْآثَامِ.

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ، الْمُبْعُوثِ هُدًى وَرَحْمَةً
لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ،
وَأَصْحَابِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمُهُ قَدْ خَصَّنَا بِشَرِيعَةٍ شَامِلَةٍ
كَامِلَةٍ، تَكْفَلَتْ بِتَحْقِيقِ مَصَالِحِنَا فِي
الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ.

فَالْإِسْلَامُ نِظَامُ حَيَاةٍ، جَعَلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمُهُ مُصْلِحًا
لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، يَضْمَنُ لَنَا حَيَاةً هَنِئِيَّةً فِي
الدُّنْيَا، وَجَنَّةَ الْخُلْدِ فِي الْآخِرَةِ.

الْإِسْلَامُ هُوَ الْحَلُّ الْوَحِيدُ لِمَشَاكِلِ
وَأَزْمَاتِ الْبَشَرِيَّةِ، سِوَاهُ كَانَتْ اجْتِمَاعِيَّةً أَوْ
اِقْتِصَادِيَّةً أَوْ سِيَاسِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. فَلَا
مَخْرَجَ لَنَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى
دِينِنَا، حُكَمَا وَمَحْكُومِينَ.

وَإِنَّا لَوْنُظَرْنَا فِي شَرِيعَتِنَا، لَوَجَدْنَا
 سِيَاسَاتٍ شَرْعِيَّةً، وَوَسَائِلَ وَقَائِيَّةً وَعِلَاجِيَّةً،
 تَضْمَنُ لَنَا النَّجَاحَ فِي مُكَافَحَةِ الْفَسَادِ
 وَقَمْعِهِ، وَبَسْطِ الْأَمْنِ وَالصَّلَاحِ وَنَشْرِهِ.

وَأَهْمُ هَذِهِ الْوَسَائِلِ وَأَوْلَاهَا، وَأَعْظَمُهَا
 وَأَسْهَأُ:

1. تَرْسِيخُ التَّوْحِيدِ فِي النُّفُوسِ وَغَرْسُهُ
 وَتَعْظِيمُهُ

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَرِيصًا عَلَى ذَلِكَ
 أَشَدَّ الْحَرِصِ، وَلَمَّا قَالَ لَهُ أَحَدُهُمْ: مَا شَاءَ
 اللَّهُ وَشِئْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ ﷺ:

«أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»¹،
 مَعَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقْصِدْ؛ وَلَكِنْ لَمَّا
 كَانَتْ الْوَاوُ تُفِيدُ الْمُشَارَكَةَ وَالْمُسَاوَاةَ مِنْعَهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِمَايَةً لِلتَّوْحِيدِ، وَتَرْسِيخًا وَتَعْظِيمًا لَهُ
 فِي النُّفُوسِ.

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ؛ وَلَكِنْ
 الشَّاهِدُ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ الْأَسَاسُ وَالْأَصْلُ،
 إِذَا حَقَّقْنَاهُ وَتَرْسَخَ فِي الْمُجْتَمَعِ، تَحَقَّقَ لَنَا
 الْخَيْرُ، وَارْتَفَعَتْ عَنَّا الشُّرُورُ، وَانْتَشَرَ الْأَمْنُ
 وَالْأَمَانُ وَالِاسْتِقْرَارُ.

¹ رواه أحمد (3 / 253) وصححه الألباني.

يَقُولُ الْحَقُّ ﷻ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ
 ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
 لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ
 الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي
 ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
 يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾؛ وَعَدُّ مِنَ
 اللَّهِ ﷻ، وَاللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ تَرْسِيخَ التَّوْحِيدِ فِي
 النَّفُوسِ وَتَعْظِيمَهُ أَعْظَمُ الْوَسَائِلِ فِي قَمْعِ
 الْفَسَادِ وَمُحَارَبَتِهِ.

وَقَرِيبٌ مِنْهُ الْوَسِيلَةُ الثَّانِيَةُ، وَالَّتِي قَدْ
 اِعْتَنَى بِهَا الْإِسْلَامُ عِنَايَةً كَبِيرَةً، أَلَا وَهِيَ:

2. غَرَسُ الْوَازِعِ الدِّينِيِّ فِي النُّفُوسِ

فَقَدْ اعْتَنَتِ الشَّرِيعَةُ بِالتَّرْبِيَةِ الْإِيمَانِيَّةِ،
وَأِصْلَاحِ الْقُلُوبِ، وَغَرَسَ مَعَانِي مُرَاقَبَةِ اللَّهِ
وَخَشْيَتِهِ سُبْحَانَهُ فِي النُّفُوسِ؛ فَيَتِمَّ كُنُ الْمُسْلِمِ
مِنْ مُقَاوَمَةِ دَوَاعِي الْهَوَىٰ وَمُغْرِيَاتِ
الْفَسَادِ.

وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا تَفْعِيلُهُمَا
يَحْتَاجُ إِلَىٰ جُهُودٍ مُكثَّفَةٍ، مِنْ الْبَيْتِ
وَالْمَدْرَسَةِ، وَالْكَتَابِ وَالْمَنَابِرِ، وَالدُّرُوسِ
وَالْمَوَاعِظِ، بِالإِضَافَةِ إِلَىٰ جُهُودِ الْجِهَاتِ
الْأَمْنِيَّةِ.

وَمِنَ الْوَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُسَانِدَةِ لِهَاتَيْنِ
الْوَسِيلَتَيْنِ الْأَسَاسِيَّتَيْنِ:

3. اخْتِيَارُ أَهْلِ الْكِفَاءَةِ وَالْأَمَانَةِ

فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ ﷻ عَلَى كُلِّ مَسْئُولٍ أَنْ
يُوَلِّيَ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ أَصْلَحَ مَنْ يَجِدُهُ لِدَلِكِ
الْعَمَلِ، قَدَرَ الْإِسْتِطَاعَةَ؛ يَقُولُ ﷻ:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ
وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ وُلِّيَ مِنْ أَمْرِ
الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ
هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ

وَرَسُولُهُ»². فَالشَّاهِدُ أَنَّ اخْتِيَارَ الْأَصْلِحِ
سَبَبٌ فِي قَمْعِ الْفَسَادِ وَتَقْلِيلِهِ، وَوُجُودِ
الْقُدْوَةِ الْحَسَنَةِ.

4. مَنَعَ الشَّرِيعَةُ لِلْمَوْظِفِينَ مِنْ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ،
وَجَعَلَهَا فِي مَنْزِلَةِ الرِّشْوَةِ

يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ: «هَدَايَا الْعُمَّالِ
غُلُولٌ»³. وَقَالَ ﷺ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَا عَلَى
عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ
غُلُولٌ»⁴.

² رواه البيهقي (118 / 10) والحاكم في صحيحه (4 / 104).

³ رواه أحمد (14 / 39) وصححه الألباني.

⁴ رواه أبو داود (2943) وصححه الألباني.

وَالْغُلُولُ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ هُوَ الْخِيَانَةُ فِي
 الْأَمْوَالِ؛ وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ
 بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، يَعْنِي يَأْتِ بِهِ عَلَى
 ظَهْرِهِ، لِيُعَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.
 وَيَدْخُلُ فِي الْغُلُولِ أَيْضًا: الْأَخْذُ مِنْ
 مُمْتَلَكَاتِ الدَّوْلَةِ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا
 يَسِيرًا، كَأَخْذِ قُرْطَاسِيَّةٍ، أَوْ اسْتِعْمَالِهَا فِي
 الْأُمُورِ الشَّخْصِيَّةِ؛ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ:
 «مَنْ اسْتَعْمَلَنَا مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكْتَمَنَا
 مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ»⁵؛ وَالْمَخِيطُ الْإِبْرَةُ.

⁵ رواه مسلم (1833).

5. تَفْعِيلُ الرَّقَابَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ

فَالِإِسْلَامُ أَوْجَبَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ
الْمُجْتَمَعِ مَسْئُولِيَّةَ مُوَاجَهَةِ الْمُنْكَرِ
وَالْفَسَادِ، كُلُّ حَسَبَ قُدْرَتِهِ وَطَاقَتِهِ.

يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،
لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ
لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ
تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»⁶.

فَوَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْنَا أَنْ يُنْكَرَ
الْمُنْكَرَ وَالْفَسَادَ قَدْرَ اسْتِطَاعَتِهِ، وَإِلَّا عَمَّنَا

⁶ رواه الترمذي (2169) وحسنه الألباني.

اللَّهُ بِعِقَابِ كَوْنِيٍّ مِنْ عِنْدِهِ، يَعُمُّ الصَّالِحَ
وَالطَّالِحَ؛ لِأَنَّ الصَّالِحَ لَمْ يَقُمْ بِمَا أَوْجَبَ
اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِنكَارِ.

وَلِذَا كَانَ الْإِصْلَاحُ وَإِنكَارُ الْمُنْكَرِ زِمَامَ
أَمَانٍ مِنْ وَقُوعِ الْعُقُوبَاتِ الْكَوْنِيَّةِ مِنَ اللَّهِ
ﷻ، يَقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ
الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلَهَا مُصْلِحُونَ﴾.

وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ، وَالْمُتَمَثِّلَةُ فِي الْأَمْرِ
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَاجِبُ
الْجَمِيعِ، كُلُّ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ.

6. تَفْعِيلُ الرَّقَابَةِ وَالْمُسَاءَلَةِ الْحُكُومِيَّةِ

يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»⁷؛ وَهَذَا عَامٌّ لِكُلِّ مَنْ وُلِّيَ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ.

7. تَطْبِيقُ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ: الْحُدُودُ

وَالتَّعْزِيرَاتِ

فَالْحَدُّ: عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ شَرْعًا، وَالتَّعْزِيرُ: عُقُوبَةٌ مَشْرُوعَةٌ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ أَوْ جُرْمٍ لَمْ يَأْتِ فِيهِ حَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ، فَيُقَدَّرُ وَلِيَّ الْأَمْرِ أَوْ الْقَاضِي بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

⁷ رواه البخاري (2409).

وَهَذِهِ الْعُقُوبَاتُ تُعَدُّ وَسِيلَةً شَرْعِيَّةً نَافِعَةً
 فِي الْحَدِّ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْمُجْتَمَعِ. قَالَ
 عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزَعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا
 يَزَعُ بِالْقُرْآنِ»؛ فَالْبَعْضُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ زَوَاجِرُ
 الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّهُ يَخَافُ عُقُوبَةَ السُّلْطَانِ.

وَالْحَدِيثُ ذُو شُجُونٍ، وَالْكَلامُ يَطُولُ،
 وَلَكِنْ هَذِهِ أَهَمُّ السِّيَاسَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَقَائِيَّةِ
 وَالْعِلَاجِيَّةِ فِي مُكَافَحَةِ الْفَسَادِ وَالْإِجْرَامِ.
 فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَحْفَظَ بِلَادَ الْإِسْلَامِ مِنْ كُلِّ
 شَرٍّ وَسُوءٍ، وَأَنْ يُوفِّقَ وُلاةَ أُمُورِنَا لِمَا يُحِبُّ
 وَيَرْضَى، إِنَّهُ رَبُّكَ الَّذِي وَلِيَّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.



الفهرس

- 3 مقدمة
- 1 . ترسيخ التوحيد في النفوس 5
- 2 . غرس الوازع الديني في النفوس 8
- 3 . اختيار أهل الكفاءة والأمانة 9
- 4 . منع الموظفين من قبول الهدية 10
- 5 . تفعيل الرقابة المجتمعية 12
- 6 . تفعيل الرقابة والمساءلة الحكومية ... 14
- 7 . تطبيق العقوبات الشرعية 14
- 16 الفهرس